واقع تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الوطن العربي في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)

-التجربة السعودية أنموذجا-

The reality of adopting a corporate social responsibility strategy in the Arab world in light of the Coronavirus (Covid-19)

– The Saudi experience as a model-

عبد القادر شيباني*

مخبر تنمية تنافسية المؤسسات ص.و.م الجزائرية في الصناعات المحلية

البديلة جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر

a.chibani@univ-chlef.dz

محمد فلاق

مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر

m.fellague@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/21 تاريخ القبول للنشر: 2021/06/23 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الوطن العربي في ظل أزمة كورونا (كوفيد 19)، وذلك بالتطرق إلى أهم المبادرات التي قامت بها السعودية، سواء على مستوى القطاع الخاص أو الحكومي، للحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجد، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مدى أهمية تطبيق استراتيجية المسؤولية الاجتماعية خاصة في ظل ظهور الأزمات والظروف الصعبة كأزمة كورونا، وضرورة تضافر الجهود من قبل الأفراد وشركات القطاع الخاص والحكومي، لتجاوز هذه الأزمة وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، كما تم تقديم بعض التوصيات التي تفيد موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، استراتيجية المسؤولية الاجتماعية، الشركات، جائحة كورونا (كوفيد 19)، التجربة السعودية.

تصنيف JEL: M1، M14، M21.

Abstract :

This study aims to identify the effects of the social responsibility strategy adopted by some corporations in the Arabic world in light of the Coronavirus crisis (Covid 19), by considering the most important initiatives undertaken by Saudi at the private and government sector, to face and reduce the economic impacts and the social consequences of the Coronavirus. We have adopted the descriptive-analytical approach.

Finally, The study reached the great importance of the social responsibility strategy, especially in times of crisis and difficult circumstances such as the current Coronavirus crisis, and the necessity of the concerted efforts of the individuals, private and governmental sector to overcome this crisis, and the resulting economic and social impacts, was also provided some recommendations that benefit the subject of the study.

Keywords: Social Responsibility, Social Responsibility Strategy, Corporate, Corona pandemic (Covid-19), The Saudi experience.

Jel Classification Codes: M1, M14, M21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي لاقت اهتماما كبيرا في العصر الحديث كونها تشغل حيزا هاما في حياة المجتمعات، فهي تمثل علاقة تربط الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها مع المجتمع الذي تعمل فيه، كما أنها تساهم في تحسين مختلف الخدمات وإيجاد أهم الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومع ظهور الأزمات والتحديات تزداد الحاجة أكثر للمسؤولية الاجتماعية، فما يشهده العالم اليوم من تفشي أزمة كورنا (كوفيد 19) والتي مست جميع دول العالم وما خلفته من خسائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، جعل معظم الشركات وحتى الدول تعيد النظر في مدى أهمية وحاجة هذه الأخيرة لالتزام حقيقي تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، كما أدركت أن للمسؤولية الاجتماعية دورا كبيرا في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كورونا إذا ما تضافرت الجهود بين جميع أطراف أصحاب المصلحة.

ولقد سارعت معظم دول العالم، على غرار الدول العربية، إلى اتخاذ مختلف الإجراءات والقيام بالعديد من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية شملت كل من القطاعين العام والخاص للحد من آثار هذه الجائحة.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم تطبيق استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا؟

2.1. أسئلة الدراسة:

تنبثق من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية نوردها كالتالي:

ماذا يقصد بالمسؤولية الاجتماعية؟ وما هي أبعادها؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدول العربية؟ وما هي أهم المبادرات التي قامت بها المملكة العربية السعودية للحد من آثارها؟.

2.1. فرضيات الدراسة: لقد قامت هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

- ✓ المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي طوعي من قبل الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية ضرورية ولازمة خاصة في ظل ظهور الأزمات كأزمة كورونا؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية وبين مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ لقد نجحت السعودية إلى حد كبير في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا بفضل مبادراتها.

3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية وهو المسؤولية الاجتماعية، وما يلعبه من دور كبير في حياة المجتمعات، خاصة مع ظهور الأزمات كأزمة كورونا وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، هنا تظهر الحاجة الأكبر للمسؤولية الاجتماعية والتي من شأنها العمل على الحد من هذه الآثار وإعادة التوازن في المجتمع.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات؛
- ✓ إعطاء لمحة عن فيروس كورونا (كوفيد 19) وما خلفه من آثار اقتصادية واجتماعية خاصة في الوطن العربي؛
- ✓ الاطلاع على أهم المبادرات التي قامت بها المملكة العربية السعودية في إطار المسؤولية الاجتماعية وفي ظل أزمة كورونا؛

5.1. منهجية الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المنبثقة ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور:

- ✓ المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا (كوفيد-19) على الدول العربية.
- ✓ المحور الثالث: عرض التجربة السعودية حول استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في ظل أزمة كورونا.

2. المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية:

2. 1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

إن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية ليس وليد الساعة، حيث ظهرت البوادر الأولى لهذا المفهوم في أوائل القرن العشرين، بعد ذلك جاء الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) ليوضح العلاقة بين المجتمع ومنظمات الأعمال في خمسينيات القرن الماضي، حيث أشار إلى أن المسؤولية الأساسية لمنظمات الأعمال هي تحقيق الأرباح بشرط ألا يتعارض ذلك مع القيم الاجتماعية والقواعد الأساسية للمجتمع، ومنذ ذلك الحين حضي هذا المفهوم بعناية بالغة من قبل مجموعة من الباحثين والجمعيات ورواد الأعمال، وسوف نعرض في هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم والتعاريف التي تناولت هذا الموضوع.

عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "التزام من جانب منشأة الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستديمة، بالتعاون مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي الأكبر ككل في سبيل تحسين محتوى الحياة" (Porter & Kramer, 2002, p. 5).

وعرفتها منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية بأنها "إدارة منشأة الأعمال على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والتوقعات العامة من تلك المنشأة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل" (كوتلر و لي، 2011، صفحة 10).

وعرفها كل من (Kotler & Lee) بأنها "التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية" (كوتلر و لي، 2011، صفحة 9).

كما عرفها (Drucker) بأنها " التزام من قبل منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (الغالبي و العامري، 2008، صفحة 49).

وعرفها أيضا (Holms) بأنها " التزام من قبل منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق مختلف المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (الغالبي و العامري، 2008، صفحة 49).

كما يمكن القول بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتمحور حول كونها التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بنظر الاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة اهتمام بالعاملين وبالبيئة بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانونا. (السكارنة، 2009، صفحة 164).

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشمل مجموعة من العناصر تتمثل في:

- ✓ أنها التزام طوعي أخلاقي بمعنى أن الشركات غير ملزمة بها من الناحية القانونية وإنما هي ممارسة أخلاقية طوعية.

- ✓ تشمل المسؤولية الاجتماعية الأنشطة الأخلاقية، والقانونية، والتجارية (الاقتصادية)، والبيئية، والإنسانية (الاجتماعية).
- ✓ تشمل المستوى الداخلي والمتمثل في الاهتمام بالعاملين وأسرهم، وكذا المستوى الخارجي والمتمثل في المجتمع المحلي الأكبر.
- ✓ تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي طوعي من قبل الشركات أو منظمات الأعمال تجاه المجتمع الداخلي عن طريق الاهتمام بالعاملين وأسرهم، وكذا المجتمع الخارجي المحلي من خلال مختلف الأنشطة الأخلاقية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والبيئية، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة الشاملة.

2.2 . أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

عرض بعض الباحثين عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في إطار عام تغطي مجموعة من الابعاد، حيث أن هذه العناصر يمكن ان تتكيف لقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين، إلا أن مساهمة كارول carrol جاءت بنقل نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد جوهرية وهي: (هبول، كروش، وبن وريدة، 2020، صفحة 218).

- ✓ **البعد الاقتصادي:** يعني هذا البعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية قيام الشركات بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها بشكل رشيد وممنهج، لتنتج في النهاية سلعا ذات جودة عالية.

يعني أن الشركات تسعى من خلال هذا البعد إلى الحفاظ على موارد المجتمع واستغلالها بشكل أمثل بالموازاة مع إنتاج سلع ذات جودة بما يضمن لها المنافسة بشكل عادل وتحقيق الأرباح.

ولو رجعنا إلى التجربة التي مرت بها الشركات في ظل أزمة كورونا، نشهد بعض علامات الانفتاح تظهر من جانب الشركات التي توافق على خفض أرباحها للتعامل مع تداعيات الأزمة، حتى أن بعض الشركات تفكر في تخفيض مؤقت في الأجور العليا لمسيريها لتجنب الاضطرار لتسريح عمالها، من هنا نلاحظ أن الأزمة الصحية من أخطر الظواهر التي تستدعي المواجهة مهما كلفت من خسائر من منظور الشركات المسؤولة. (بورزيق، 2019، صفحة 66).

- ✓ **البعد القانوني :** هو عبارة عن التزام واعي وطوعي من قبل الشركات والمؤسسات بجملة القواعد والقوانين الحاكمة للمجتمع، سواء اتصل هذا بالاستثمار، أو بالأجور، أو العمل، أو البيئة المنافسة...إلخ.

من جملة هذا نرى أن معظم الدول سنت مجموعة من القوانين والتشريعات في ظل أزمة كورونا، والتي من شأنها تمكين الشركات سواء الحكومية أو الخاصة، في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، من الحفاظ على صحة وسلامة الموظفين من أصحاب الأمراض المزمنة، أو النساء الحوامل، أو البعيدين عن مقر العمل ولا توجد لديهم وسائل التنقل، وذلك بمنحهم عطلة مدفوعة الأجر بصفة استثنائية.

- ✓ **البعد الأخلاقي :** وهو ذاك البعد الذي ترعى منظمة الأعمال، من خلاله، شتى الجوانب والمعايير الأخلاقية في قراراتها ومساراتها الصناعية المختلفة، تجنبا للمساس بالمنظومة الأخلاقية والقيمية للمجتمع الذي تعمل فيه.

ومن القيم الأخلاقية التي تقوم بها الشركات في ظل أزمة كورونا، تلك الحملات التوعوية التحسيسية التطوعية في كيفية التعامل مع الفيروس، وكذا الإجراءات الصحية الواجب القيام بها، والاهتمام بالجانب النفسي والمادي للموظفين في فترة الحجر الصحي.

- ✓ **البعد الخيري :** ويشمل كل النفقات والهبات التي تمنحها المؤسسة طواعية، وبدون رغبة في الربح، لخدمة المجتمع، أو لخدمة قضية خيرية معينة.

حيث نجد قيام العديد من الشركات بمبادرات خيرية والتي تتمثل في توزيع المواد الغذائية على الفقراء، والتكفل ببعض الحالات المرضية، والدعم المادي للجمعيات الخيرية، وكذا دعم المستشفيات بمختلف المعدات الطبية والأدوية التي من شأنها تخفيف الضغط والحد من تفشي فيروس كورونا.

لقد وضع كارول المسؤوليات الأربعة في نموذج هرمي عرف بـ "هرم كارول" للمسؤولية الاجتماعية، حيث يقع البعد الاقتصادي في قاعدة الهرم، ولا يمكن للشركة الوصول إلى أعلى مستوى إلا بالوفاء بباقي المسؤوليات الأخرى، يلي هذا البعد البعد القانوني والتي تمثل مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع، ويمثل قواعد العمل الأساسية، بعد ذلك يأتي البعد الأخلاقي والذي به تعمل الشركة ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات المختلفة، وفي الأخير وفي أعلى الهرم يأتي البعد الخيري وهو التصرف كمواطن صالح، والذي يؤدي الالتزام به إلى المساهمة في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية حياتها. (الغالبي و العامري، 2008، صفحة 83).

ويأتي هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية ممثلا في الشكل التالي:

الشكل 1: هرم كارول Carroll للمسؤولية الاجتماعية للشركات

Source: Archie B.Carroll (1991), The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders, Business Horizons, p42.

نلاحظ من خلال هرم كارول أن هذه المستويات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية رغم كونها تبدأ من القاعدة إلى أعلى مستوى في الهرم إلا أنها مترابطة بينها ارتباطا وثيقا بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي بعد منها، لأنها تشكل في مجموعها أركان

المسؤولية الاجتماعية، إلا أن البعد الاقتصادي يمثل القاعدة الأساسية فلا يمكن للشركات تحقيق الأبعاد الأخرى إلا بالوفاء به، وهي في مجموعها تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3.2. أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تتضمن أنشطة المسؤولية الاجتماعية دمج الخصائص أو السمات الاجتماعية في المنتجات وعمليات التصنيع، والتدرج في الممارسات الإدارية للموارد البشرية، وتحقيق أعلى مستويات الأداء البيئي من خلال إعادة التدوير وخفض التلوث، والتقدم نحو تحقيق أهداف منظمات المجتمع.

ومن أهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية والتي أخذت من 120 شركة رائدة في بريطانيا ما يلي: (Armstrong , 2009, p. 107).

- ✓ **المجتمع:** التعليم والمهارات، وقابلية التوظيف، حيث المخاطر والفرص الرئيسية، والأنشطة الرئيسية الأخرى كانت دعما لمبادرات المجتمع المحلي.
- ✓ **البيئة:** أبلغت معظم الشركات عن التغيير المناخي، واستخدام الموارد كقضايا رئيسية بالنسبة لهم، حيث تمكن 85 بالمئة منهم من إدارة هذه التغيرات والتأثيرات من خلال نظام الإدارة البيئية.
- ✓ **السوق:** كانت القضايا التي ذكرتها الشركات بشكل متكرر هي البحث والتطوير، والمشتريات، وسلسلة التوريد، والبيع المسؤول، والتسويق المسؤول، وسلامة المنتجات. وكان هناك تركيز متزايد على المعاملة العادلة للعملاء، وتوفير المعلومات المناسبة عن المنتج ووضع العلامات، وتأثير المنتجات على صحة العملاء.
- ✓ **مكان العمل:** كان هذا هو أقوى مجال أداء إداري حيث أنشأت معظم الشركات أطر إدارة التوظيف التي تمكنها من تلبية مشكلات مكان العمل عند ظهورها، حيث أدركت الشركات الدور الحاسم للموظفين لتحقيق ممارسات الأعمال المسؤولة، وتم التركيز على الاتصالات الداخلية والتدريب من أجل زيادة الوعي وفهم سبب وأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة لهم وقيمة للأعمال، كما تم إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا الصحة والرفاهية بالإضافة إلى أجندة السلامة التقليدية.

4.2. استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تتعلق استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات بتحديد القضايا التي يجب أن تشارك فيها الشركة في المجال الاجتماعي في البداية، ومن ثم إنشاء أجندة اجتماعية للشركة والنظر في القضايا الاجتماعية التي يجب التركيز عليها وإلى أي مدى، حيث ذهب كل من بورتر وكرامر إلى أن استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات ستحقق أكبر أثر اجتماعي وحصد أعظم الفوائد التجارية، مع التأكيد على اتخاذ الشركات للقرارات الصحيحة من البداية، وبناء مركز مبادرات اجتماعية استباقية ومتكاملة ومتناسقة مع جوهرها.

كما يجب أن تتكامل استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات مع استراتيجية العمل إلا أنها أيضا مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية الموارد البشرية، هذا لأنها تهتم بالسلوك المسؤول اجتماعيا خارج الشركة وداخلها مع المجتمع بشكل عام ومع المجتمع الداخلي، مما يعني خلق بيئة عمل يتم فيها الحفاظ على الحقوق الشخصية وحقوق العمل، كما وتنص سياسات وممارسات الموارد البشرية على المعاملة العادلة والأخلاقية الموظفين. (Armstrong , 2009, p. 106).

3. المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا (كوفيد-19) على الدول العربية:

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) (SARS-CoV). ويمثل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل.

وتعد فيروسات كورونا حيوانية المصدر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وتوصلت الاستقصاءات المستفيضة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سنانير الزباد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر. وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، ولم تصب البشر بعد.

حيث بدأت قصة فيروس كورونا يوم الخميس 31 ديسمبر 2019، حيث بلغت اللجنة الصحية البلدية في ووهان الصينية عن مجموعة حالات إصابة بالالتهاب الرئوي بالمدينة الواقعة في مقاطعة هوباي، أدى ذلك لاحقا إلى اكتشاف فيروس كورونا المستجد. (منظمة الصحة العالمية، 2021).

1.3. الآثار الاقتصادية:

لقد ألقت أزمة وباء كورونا الجديد بظلالها على المنطقة العربية، بما يصاحبها من الآثار الاقتصادية المباشرة نتيجة لاتخاذ إجراءات حاسمة من قبل بعض الحكومات العربية للحد من انتشار الفيروس بين مواطنيها والمقيمين فيها، أدى هذا إلى انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بحوالي 2 ٪ حسب تقديرات إحدى الدراسات المنشورة حديثا، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة خلال الثلاثة عقود المنصرمة (أقل من 30 دولارا للبرميل)، وبالنسبة للسياحة، فقد توقفت حركة السفر الواردة إلى المنطقة العربية، حيث أغلقت بعض الدول العربية كالكويت حدودها الجوية، فيما عطلت السعودية السياحة الدينية لأداء العمرة في محاولة للحد من انتشار الفيروس. وهناك شكوك حول قدرة الإمارات العربية المتحدة على إقامة الملتقى الدولي إكسبو 2020 دبي، المزمع عقده في أكتوبر القادم (هاني، 2020). (لقد تم تأجيل هذا الملتقى إلى سنة 2021، حيث سنعقد في الفترة ما بين 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022).

انخفضت الإيرادات النفطية وغير النفطية للسعودية عام 2020 إلى 770 مليار ريال (نحو 205 مليارات دولار)، أي في حدود 16 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بينما ارتفع العجز بنسبة 12 في المئة أو نحو 298 مليار ريال (نحو 79 مليار دولار) من الناتج المحلي الإجمالي، كما تراجع النمو بشكل حاد وسجل القطاع الخاص تراجعا بنحو -10 في المئة في المتوسط العام. وفي الصناعات التحويلية والخدمات الاجتماعية والتشييد والمطاعم والفنادق وقطاع التجزئة والاتصالات، كان متوسط التراجع 5 في المئة (سجدي، 2020).

كما خفضت الجائحة نمو الاقتصاد الأردني من 2 بالمئة إلى 1.3 بالمئة في الأشهر الثلاث الأولى من 2020 ليصل الإنكماش إلى 3.6 بالمئة، والتراجع بالصادرات 5.1 بالمئة وبالدخل السياحي 70 بالمئة (جرار، 2020).

في مصر أكدت العديد من البيانات الرسمية الحديثة إلى أن خسائر الاقتصاد المصري قد تصل الي حوالي 105مليارات الجنيهات، ومنها قطاع السياحة حيث انخفض مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 2.7% وانخفضت أيضا مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي الي حوالي 12.2%، وبالرغم من تأثر القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري بالسلب نتيجة هذا الوباء الا أنه أدي الي ارتفاع معدلات التضخم، كما أن خسائر قطاع الطيران في مصر بلغت حوالي 2.25 مليارى جنيه (محمد رزق، 2020).

كلفت تداعيات كورونا تونس خسائر تتراوح بين 7-8 مليارات دينار (2.54 - 2.75 مليار دولار)، وسط تأثير حاد خلفه الإغلاق العام في مارس وأفريل 2020، على مختلف الأنشطة الاقتصادية، كذلك توقفت صناعة السياحة في تونس، التي تعد واحدة من أبرز ثلاثة مصادر للنقد الأجنبي الوارد إلى البلاد، ومنذ بداية 2020 عرف النمو الاقتصادي للبلاد انكماشا بنسبة 2.2 بالمئة على أساس سنوي وفق بيانات معدلة للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، في حين كان النمو سجل في الربع الأول من 2019 نحو 1.2 بالمئة، وفي الربع الثاني 2020، انكمش نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.6 بالمئة، على أساس سنوي، وبنسبة 20.4 بالمئة، وانكمش الاقتصاد الوطني، خلال النصف الأول 2020، بنسبة 11.9 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من 2019، وفق مؤشرات المعهد الوطني للإحصاء (يحياوي، 2020).

تحت ضغط الأزمة المزدوجة في الجزائر اضطرت الحكومة إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع 50% وتجميد عدد من المشاريع، كما جرى تخفيض قيمة سعر برميل النفط المعتمد في إعداد قانون الموازنة العامة من 50 إلى 30 دولارا للبرميل بعد انهيار أسعار الخام، بخاصة في أفريل الماضي إلى أدنى مستوى في 22 عاما. في المقابل استقبلت الجزائر العام الجديد بعجز تاريخي في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار، وسط علامات استفهام حول السبل والبدائل التي ستواجه بها الحكومة هذه الوضعية غير المسبوقة (TRT, 2021).

عموما تسببت جائحة «كورونا» في آثار اقتصادية عنيفة على الاقتصاد العربي، إذ بلغ إجمالي الخسائر حتى الآن نحو 1.2 تريليون دولار، وسط توقعات بفقدان نحو 7.1 مليون عامل وظائفهم، وفقا لتقرير صادر عن جامعة الدول العربية، التي دعت لإنشاء صندوق للأزمات يمكن أن يدفع إلى تخفيف وطأة الظرف القاهر (الشرق الأوسط، 2020).

2.3. الآثار الاجتماعية:

فرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وذلك وفقا لحدة انتشار المرض بكل دولة، يعد عائقا أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، وشلل قطاع الاعمال بأكمله، وتعد تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطرا لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، وقد يواجه البعض عبء دين لا يمكنهم الوفاء به.

وعلى الصعيد العربي أفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن القطاع الوظيفي، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على كاهل القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. كما أوضح التقرير أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إلغاء 6.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، بالإضافة إلى انهيار سوق النفط الذي تعتمد عليه منطقة الخليج العربي، حيث أدى انهيار الطلب على النفط بسبب تفشي فيروس كورونا. (الأمانة العامة، 2020، صفحة 23،24).

كما أدت الجائحة إلى فقدان على الأقل 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الفقراء في المنطقة العربية مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، وذلك وفق دراسة جديدة صدرت اليوم عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) حول آثار فيروس كورونا. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد أيضا عدد الذين يعانون من نقص في التغذية بحوالي مليوني شخص، و سيصف ما مجموعه 101.4 مليون شخص في المنطقة في عداد الفقراء، وسيبلغ عدد الذين يعانون من نقص في التغذية حوالي 52 مليونا (الأمم المتحدة، 2020).

3. المحور الثالث: عرض التجربة السعودية حول استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في ظل أزمة كورونا:

سعيا إلى تخفيف الآثار الاقتصادية والمالية من تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، أطلقت حكومة المملكة العربية السعودية مبادرات عاجلة لتعزيز استمرار المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والأفراد العاملين في المنظومة الاقتصادية للمملكة، كما عملت الجهات الحكومية على تنفيذ عدد من المبادرات والإجراءات للتخفيف من آثار هذه الأزمة العالمية. وصممت البرامج والمبادرات بهدف تحفيز الاقتصاد، وتخفيف العبء على الأفراد والمنشآت والمستثمرين من تداعيات الأزمة، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي المباشر وغير المباشر.

1.3. دعم الأفراد: تمثلت فيما يلي: (دليل مبادرات، 2020).

- ✓ أكثر من 18 مليار ريال قدمتها حكومة المملكة للتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا تمثلت في دعم 100 ألف أسرة من ذوي الدخل المحدود، وتعويض نحو 1.2مليون موظف سعودي في المنشآت عبر نظام "ساند"، بالإضافة إلى تفعيل برامج إعانة الباحثين عن عمل وتفعيل خيار العمل عن بعد بديلا للعمل المنتظم.
- ✓ قيام الهيئة العامة للنقل بدعم الأفراد العاملين بشكل مباشر والذين ليسوا تحت مظلة أي شركة والمسجلين لدى الهيئة العامة للنقل في أنشطة نقل الركاب والتي تم إيقافها، وذلك من خال دفع مبلغ بمقدار الحد الأدنى من رواتب السعوديين لهم، من أجل ضمان عدم تأثر الأفراد ماليا واجتماعيا نتيجة إيقاف مصدر دخلهم الأساسي وعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم والتزاماتهم.
- ✓ قيام بنك التنمية الاجتماعية بدعم الأسر من ذوي الدخل المحدود لمساندتهم في تحمل الأعباء المالية المترتبة من الأزمة الحالية عن طريق تقديم تمويلات ميسرة وسريعة لـ 100 ألف أسرة من ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى تقديم تمويلات ميسرة وسريعة للمواطنين القادرين على العمل ولم يجدوا فرصة وظيفية، أو الراغبين في زيادة مدخولاتهم الشهرية ولديهم حرفة أو مهارة متخصصة تمكنهم من ممارسة الأعمال الحرة لحسابهم الشخصي.
- ✓ قيام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف تعويض شهري للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص من خلال صندوق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند" بنسبة تعويض 60 % لمدة ثلاثة أشهر، من أجل مساندة القطاع الخاص في تحمل الأعباء والآثار المالية لجائحة كورونا.

2.3. دعم المشآت والمستثمرين: تتمثل في:

- ✓ دعمت حزمة الإجراءات للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا منشآت القطاع الخاص والمستثمرين، ومن ذلك تعليق إلغاء الخدمات والمقابل المالي والرسوم وتمديد فترة استكمال متطلبات إصدارات وتجديد الرخص والاتفاقيات الاستثمارية السارية وتأجيل عدد من الإجراءات والتوسع في قبول التقسيط. وشملت حزمة الإجراءات تقديم دعم وتسهيلات وإعفاءات على مختلف الأصعدة وتمويلات وقروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في التعامل مع الآثار المترتبة لجائحة (كوفيد 19) مع تحفيزها في مجالات عدة، بما يضمن استمرارية الأعمال (دليل مبادرات، 2020).
- ✓ مواصلة تنفيذ برنامج دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية؛ تستهدف التخفيف من آثار التدابير الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديدا تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من النمو خلال المدة القادمة والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف في القطاع الخاص. (صندوق النقد العربي، 2020).

- ✓ تأجيل سداد المقابل المالي المستحق لخدمات التراخيص الاستثمارية وتشمل خدمات الإصدار والتجديد والتعديل، إضافة إلى تأجيل سداد المقابل المالي المستحق للخدمات العقارية من أجل تخفيف الأعباء المالية على منشآت القطاع الخاص في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، خلال فترة تفشي جائحة فيروس كورونا ودعم استمرارية أعمال منشآت القطاع الخاص في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- ✓ تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة على الواردات لمدة 30 يوما لتحفيز القطاع الخاص مقابل تقديم ضمان بنكي أو إقرار إلكتروني "التزام مستندي"، لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية المحتملة على القطاع الخاص خلال هذه المرحلة.
- ✓ قيام الهيئة العامة للغذاء والدواء باستحداث مسار مؤقت يتم من خلاله منح إذن للاستخدام الطارئ للأجهزة والمنتجات الطبية والكواشف التشخيصية ذات العلاقة بأزمة كورونا، والمساهمة في سرعة توفر هذه الأجهزة والمنتجات الطبية للاستخدام في المملكة في هذه الجائحة، بالإضافة إلى إنشاء 4 نماذج تفاعلية للرد العاجل وذلك لزيادة سرعة الاستجابة للعوائق والصعوبات التي تواجهها المنشآت في مجالات الغذاء والدواء والأجهزة الطبية، وحلها في أسرع وقت (دليل مبادرات، 2020).

3.3. مبادرات أخرى:

إضافة إلى ما سبق قامت المملكة العربية السعودية بجملة من المبادرات على المستوى الداخلي والخارجي للحد من آثار فيروس كورونا تمثلت فيما يلي: (مبادرات، 2020).

- ✓ -مؤسسة النقد العربي السعودي، تعد برنامجا ب 50 مليار ريال يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه؛
- ✓ توفير العلاج المجاني لجميع المصابين بالفايروس من المواطنين والمقيمين والمخالفين لتصاريح الإقامة؛
- ✓ 12 بنكا سعوديا يدعمون صندوق الوقف الصحي بـ 160.7 مليون ريال؛
- ✓ البنوك السعودية تدعم الصندوق المجتمعي لمكافحة جائحة كورونا بمبلغ 100 مليون ريال؛
- ✓ إعلان الحكومة السعودية تحمل 60 بالمئة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين؛
- ✓ إطلاق مبادرة "ساند" لمنشآت القطاع الخاص للحد من التداعيات الاقتصادية على سوق العمل وتوطينه ونموه من خلال إيجاد الحلول البديلة التي تسهم في عدم فقدان العاملين لوظائفهم بحوالي 9 مليار ريال، حيث أذنت الحكومة في 3 أبريل 2020 باستخدام صندوق تأمين البطالة (SANED) لتقديم الدعم لإعانات الأجور، ضمن حدود معينة، لشركات القطاع الخاص التي تحتفظ بموظفيها المواطنين وخففت القيود المفروضة على حركة العمالة الوافدة وترتيباتها التعاقدية؛
- ✓ إطلاق مبادرة "برنامج دعم العاملين في خدمة توصيل الطلبات من خلال التطبيقات"، بدعم يصل إلى 3 آلاف ريال شهريا؛
- ✓ بنك التنمية الاجتماعية، يدشن محفظة الرعاية الصحية ب 2 مليار ريال، لتمويل 1000 منشأة صحية؛
- ✓ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تطلق مبادرة "غذاؤنا واحد" لدعم الأسر المتضررة من أزمة كورونا؛
- ✓ حكومة المملكة تعلن دعمها اليمن ب 25 مليون دولار، لمواجهة فيروس كورونا؛
- ✓ حكومة المملكة تخصص 2 مليار ريال لتمويل استيراد المنتجات الزراعية لدعم الأمن الغذائي؛
- ✓ تفعيل المحاكمة عن بعد في 35 محكمة و46 سجنا في المملكة، بهدف سرعة النظر في قضايا السجناء وتسهيل إجراءات التقاضي؛
- ✓ شركات قطاع التأمين تدعم جهود وزارة الصحة في مواجهة فيروس كورونا المستجد بأكثر من 67 مليون ريال؛

- ✓ إعفاء المنشأة الصغيرة التي يبلغ إجمالي العاملين فيها 9 عمال فأقل بمن فيهم مالكها من دفع المقابل المالي؛
- ✓ مجموعة ال 20 تقرر ضخ 7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، لمكافحة آثار فيروس كورونا؛
- ✓ حكومة المملكة تعلن تخصيصها 500 مليون دولار لمساندة الجهود الدولية للتصدي للجائحة؛
- ✓ إعلان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تقديم 2,66 مليون دولار لدعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لمكافحة الفايروس.

كما أعلنت شركات الطاقة عن تبرعات فاق مجموعها 550 مليون ريال، وقدمت شركات الاتصالات حزم دعم متنوعة، دعما لجهود التعليم عن بعد وتعزيز فعالية التباعد الاجتماعي، كما سعت مبادرة باسم "كلنا عطاء" يقودها القطاع الخاص في السعودية بالتعاون مع القطاع الرسمي إلى توفير مئة ألف شريحة اتصالات مجانية للطلاب و30 ألف جهاز لوحي.

وتهدف المبادرة إلى سد الفجوة التي يعاني منها بعض أفراد المجتمع، وتمنعهم من الحصول على المعرفة الكافية لعدم توفر بعض الأدوات التقنية أو المهارات اللازمة بجمع الأجهزة المحمولة واللوحية من المتبرعين وإعدادها لبدء رحلتها الجديدة مع مستفيد جديد من طلاب وطالبات المملكة (أولا، الاقتصاد والأعمال، 2020).

والجدول التالي يمثل المساهمات المالية لبعض الشركات الخاصة في السعودية لمواجهة أزمة كورونا:

جدول 1: قائمة أبرز الشركات الخاصة السعودية المساهمة لمواجهة الأزمة.

اسم الشركة	قيمة التبرعات
شركة أرامكو	200 مليون ريال
الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	150 مليون ريال
السعودية للكهرباء	25 مليون ريال
شركة الروسان للمقاولات	600 ألف ريال
شركة هواوي	1000 جهاز لوحي ذكي
شركة الضليعة للاستثمار	2 مليون ريال
شركة جرير	20 مليون ريال
شركة الوعلان للتجارة	100 ألف ريال
أسمنت الجوف	مليون ريال
الإسمنت السعودية	خمسة ملايين ريال
مجموعة مستشفيات الحمادي	مليون ريال

المصدر: أولا، الاقتصاد والأعمال(2020)، "أولا" يرصد أبرز الشركات العربية المساهمة في مكافحة كورونا، متاح على الرابط:
https://www.awalan.com/Article/3494/

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

- ✓ لقد استجابت معظم الشركات السعودية وتفاعلت مع أزمة جائحة كورونا، وذلك من خلال تقديم تبرعات ومساهمات مالية طوعية، حيث بادرت، مع تفشي جائحة كورونا، إلى تضامنها مع الأجهزة الحكومية، لتدارك الأضرار والمخاطر التي خلفها الفيروس. وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى** في أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي طوعي من قبل الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؛

- ✓ مع ظهور أزمة جائحة كورونا لم توفر الحكومة السعودية والشركات الخاصة جهدا في مواجهة الأزمة، بل تضامنت بشكل كبير وتضافرت الجهود بشكل أكبر مما سبق، وتقديم مساهمات وتبرعات أكثر من أي وقت للحد من آثار هذه الأزمة والخروج منها إلى بر الأمان، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية والثالثة** في كون المسؤولية الاجتماعية ضرورية ولازمة خاصة في ظل ظهور الأزمات، وأن هناك علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية وبين مختلف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ لقد استطاعت السعودية بفضل حلولها الاستباقية التي قامت بها في مواجهة أزمة كورونا، ودق ناقوس الخطر مبكرا لاحتواء هذه الأزمة، وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات الاستثنائية سواء من قبل الحكومة أو الشركات الخاصة لتخفيف العبء والخروج بأقل الأضرار من هذه الجائحة، حيث نجحت بشكل كبير في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خافتها أزمة كورونا بفضل مبادراتها. وهذا ما تؤكده الفرضية الرابعة.

5. خاتمة:

لقد أبانت جائحة كورونا عن الأهمية البالغة والدور الكبير الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في مواجهة مثل هذه المخاطر والأزمات، حيث كانت بمثابة الامتحان الحقيقي للشركات وللدول، خاصة العربية منها، في مواجهة هذه الأزمة التي تستدعي تكاتف وتضافر الجهود، وكذا تحمل المسؤولية تجاه المجتمع، والقيام بمبادرات اقتصادية واجتماعية شاملة، حتى تمكنها من التصدي لهذه الجائحة والخروج بمجتمعاتها إلى بر الأمان.

تتضمن خاتمة هذه الدراسة أيضا مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- ✓ المسؤولية الاجتماعية ليست مفاهيم نظرية فقط تدرس، وإنما هي فلسفة إدارية وممارسات عملية تطبق على أرض الواقع؛
- ✓ المسؤولية الاجتماعية وإن كانت عبارة عن مبادرات تطوعية، إلا أنها أصبحت ضرورة حتمية ولازمة، خاصة وقت الأزمات، ولا تقتصر على الحكومات فقط، وإنما تتعدى على الأفراد والشركات بمختلف أشكالها وأحجامها؛
- ✓ لقد كان للتجربة السعودية دورا بالغ الأهمية في الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا من خلال التكامل والتعاون بين القطاعين الخاص والحكومي، والقيام بمبادرات محلية وعالمية من أجل احتواء هذه الأزمة؛
- ✓ يوصي الباحثان بضرورة التزام الشركات العربية بتطبيق بتنبي المسؤولية الاجتماعية لتخفيف حدة الازمات الاقتصادية؛
- ✓ ينبغي على الشركات العربية المساهمة في تقليل الآثار السلبية لمخلفات نشاطاتها الصناعية والتي يمكن أن تكون سببا مباشرا في نقل الأوبئة والأمراض؛
- ✓ ينبغي على الشركات العربية المساهمة في إنشاء صندوق مشترك متخصص في مواجهة الأزمات التي تعصف بالبلدان العربية؛
- ✓ تلعب الإحصائيات الدقيقة دورا مهما في مواجهة الأزمات بمختلف أنواعها، وبناء على ذلك توصي الدراسة بضرورة إنشاء أرضية رقيمة لجمع المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ..الخ، وتحليلها و إفادة الباحثين بها وذلك حتى تكون لمواجهة هذه الأزمات قاعدة من المعطيات الدقيقة، الأمر الذي يجعل الدول والمنظمات على حد سواء فعالة في اتخاذ القرارات المناسبة.

6. قائمة المراجع:

1. فيليب كوتلر، ونانسي لي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011، ص10.
2. فيليب كوتلر، ونانسي لي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2011، ص11.
3. طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص38 ص 49.
4. طاهر محسن منصور الغالبي، وصالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، الأردن، دار وائل للنشر، 2008، ص49.
5. بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص164.
6. هبول محمد، وكروش صلاح الدين، وبن وريدة حمزة، أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول (Carroll)، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد4، العدد2، 2020، ص218.
7. بورزيق خيرة، تطوير نموذج هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للشركات استجابة للمتطلبات الصحية (أزمة كورونا أنموذجا)، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد2، العدد1، 2019، ص66.
8. . Armstrong Michael, Handbook of Human Resource Management Practice, London, 11th Edition, 2009, p107.
9. Armstrong Michael, Handbook of Human Resource Management Practice, London, 11th Edition, 2009, p106.
10. Porter Michael E, and Kramer Mark R, The Competitive Advantage of Corporate Philanthropy, Harvard Business Review, 2002, p 5.
11. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، عن مرض كوفيد-19، متاح على الموقع: http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html
12. هاني عبد اللطيف(2020)، آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مركز الجزيرة للدراسات متاح على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613
13. سجدي نجود (2020)، كيف أثر كورونا على الميزانية السعودية، Independent، متاح على الموقع: https://www.independentarabia.com/node/177486/
14. جرار بشير (2020)، قراءة في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا من وحي المؤتمر الاقتصادي السادس، مجلة جامعة جرش الإخبارية، متاح على الموقع: http://www.jpu.edu.jo/newsletter/?p=206508
15. محمد رزق محمد عبد الحميد (2020)، تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والمصري، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=67683
16. يحياوي عائشة (2020)، تأثيرات كورونا على نمو اقتصاد تونس تفوق تبعات ثورتها، AA، متاح على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AA%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/2047441
17. TRT عربي (2021)، تحت تأثير كورونا.. اقتصاد الجزائر يخرج من 2020 بأزمة مركبة، TRT، متاح على الموقع: https://www.trtarabi.com/now/%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D8%AE%D8%B1%D8%AC-

%D9%85%D9%86-2020-%D8%A8%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%A9-4014176

18. الشرق الأوسط (2020)، 1.2 تريليون دولار خسائر الاقتصادات العربية من كورونا، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، متاح على الموقع: https://aawsat.com/home/article/2269366/12-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%C2%AB%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%C2%BB

19. الأمانة العامة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد، اتحاد الغرف العربية، 2020، ص23،24.

20. الأمم المتحدة (2020)، دراسة جديدة للإسكوا، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، متاح على الموقع: https://www.unescwa.org/ar/news/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%83%D9%88%D8%A7-83-%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

21. أولا الاقتصاد والأعمال (2020)، القطاع الخاص سدا في مواجهة كورونا، متاح على الموقع: https://www.awalan.com/Article/3291/

22. دليل مبادرات، تخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19). المملكة العربية السعودية، 2020.

23. دليل مبادرات، تخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19). المملكة العربية السعودية، 2020.

24. صندوق النقد العربي (2020)، المملكة العربية السعودية، متاح على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/page/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

25. دليل مبادرات، تخفيف الأثر المالي والاقتصادي على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19). المملكة العربية السعودية، 2020.

26. دليل مبادرات، مبادرات سعودية لمواجهة الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، السعودية، مركز التواصل والمعرفة المالية، 2020.